



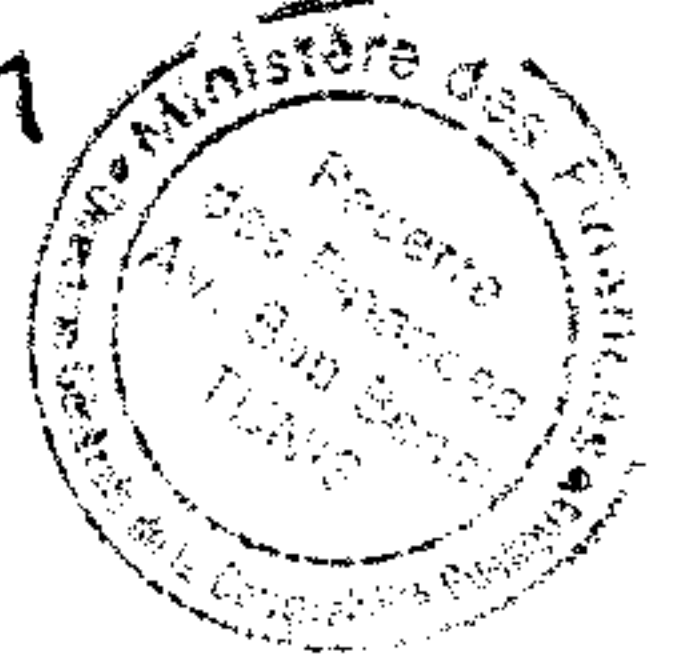
القضية عدد: 310005

تاريخ القرار: 13 نوفمبر 2010

قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي،

27 جاني 2011



أصدرت الدائرة التعقيب الثالثة بالمحكمة الإدارية القرار الآتي نصّه بين:

المعقبة:

مرجحة،

في شخص ممثّلها القانوني، مقرّها الإجتماعي بالمنطقة

والمعقب ضدها: شركة

مرجحة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من المعقبة والمرسّم بكتابة المحكمة بتاريخ 23 ديسمبر 2008 تحت عدد 310005 طعنا في الحكم الإستئنافي الجبائي الصادر عن محكمة الإستئناف بسوسة بتاريخ 8 أبريل 2008 في القضية عدد 611 والقاضي نهائيا بقبول الإستئناف شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي وإجراء العمل به.

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أنّ المعقب ضدها خضعت بموجب نشاطها المتمثّل في إستغلال مخزن تبريد إلى مراجعة معمّقة لوضعيتها الجبائية في مادّة الضريبة على الشركات والأقساط الإحتياطية والمعلوم على المؤسسات الصناعية أو التجارية أو المهنية والخصم من المورد والمساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والأداء على التكوين المهني شملت الفترة الممتدّة من غرّة جانفي 2001 إلى 31 ديسمبر 2004 ونتج عنها صدور قرار في التوظيف الإجباري للأداء بتاريخ 4 ماي 2006 تحت عدد 2257 يقضي بمطالبتها بدفع مبلغ جملي لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية قدره 95.044,054 د أصلا وخطايا فاعتضت عليه أمام المحكمة الابتدائية بالقيروان التي تعهّدت بالقضية وأصدرت فيها الحكم الابتدائي عدد 677 بتاريخ 24 مارس 2004 القاضي إبتدائيا بقبول

الإعتراض شكلاً وفي الأصل بإقرار قرار التوظيف من حيث المبدأ مع تعديله وذلك بالتزول بالأداء المستوجب أصلاً وخطايا إلى مبلغ ألفين وأربعمائة وثمانية دنانير ومئيمات 665 (2.408,665د)، وهو الحكم الذي استأنفته المعقبة أمام محكمة الاستئناف بسوسة التي تعهّدت بالقضية وأصدرت فيها حكمها المضمّن منطوقه بالطّالع والذي هو محل الطعن المائل.

وبعد الإطلاع على المذكّرة في بيان أسباب الطعن المدلى بها من المعقبة بتاريخ 2 جانفي 2009 والرّامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلاً وأصلاً ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف المختصة لتنظر فيها بمهيئة جديدة وحمل المصاريف القانونية على المعقّب ضدّها، وذلك بالإستناد إلى ما يلي:

أولاً: خرق أحكام الفصلين 27 و30 من مجلّة تشجيع الإستثمارات، بمقولة أنّ محكمة الإستئناف قضت بإقرار الحكم الابتدائي الذي قضى بتعديل قرار التوظيف الإجباري على ضوء تقرير الإختبار المأذون به من المحكمة الابتدائية بالقيروان معلّلة موقفها بأنّ هذا التقرير ورد مبنيّاً على أسس واقعية وقانونية ومحاسبية سليمة والحال أنّ الخبير المنتدب عمد إلى طرح أرقام المعاملات التي حققتها المعقّب ضدّها سواء من نشاطها المتعلّق بتبريد وتكييف المنتوجات الفلاحية أو نشاطها المتعلّق ببيع تلك المنتوجات في حين أنّه كان عليه أن يميّز بين النشاطين وأن يحدّد حقّ الطرح الذي تنتفع به المؤسسة في المداخل المتأتية حصراً من الإستثمارات التي أنتجتها والمتعلّقة بنشاط التبريد والتّكييف دون غيرها. كما أنّه عمد إلى طرح أرقام المعاملات من أساس الضريبة على الشركات والحال أنّ المبالغ التي كان يتعيّن عليه طرحها هي المداخل الصافية أو الأرباح المتأتية من الإستثمارات والفرق شاسع بين أرقام المعاملات أو الإيرادات الخام وبين المداخل أو الأرباح الصافية المتأتية منها.

ثانياً: خرق أحكام الفصل 56 من مجلّة الحقوق والإجراءات الجبائية والفصل 102 من مجلّة المرافعات المدنية والتجارية، بمقولة أنّ الإذن الذي أصدرته المحكمة الابتدائية بالقيروان يرمي إلى تحقيق هدفين في آن واحد هما إنارتها حول بعض المسائل الفنية المتعلّقة بقرار التوظيف وبالتحديد حول صحّة المحاسبة التي قدّمتها لمصالح الجباية وصحّة التعديلات التي أدخلتها لمصالح الجباية وحقّها في الإنتفاع بالحوافز والإمتيازات المنصوص عليها بمجلّة تشجيع الإستثمارات، من ناحية، وإعادة احتساب الأداء الموظف على المطالبة بالأداء من ناحية أخرى. ولم تنتبه محكمة الإستئناف إلى أنّ اللجوء للإختبار لتهيئة القضية للفصل وإنارتها في بعض المسائل الفنية والتقنية المتعلقة بقرار التوظيف يخضع لإطار قانوني غير ذلك المتعلق باللجوء لخبير لإعادة احتساب الأداء. وقد أوجب الفصل 102 من مجلّة المرافعات المدنية والتجارية في صورة لجوء المحكمة إلى اختبار لإنارتها حول المسائل الفنية والتقنية البحتة أن يجري بواسطة ثلاثة خبراء إلّا

إذا اتفق طرفا القضية على خبير واحد على خلاف ما قامت به المحكمة الابتدائية بالقيروان وأقرته محكمة الاستئناف بسوسة.

ثالثا: خرق أحكام الفصل 66 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية، بمقولة أن محكمة الاستئناف أقرت الحكم الابتدائي الذي عمدت فيه المحكمة إلى تفويض أمرها في البت في صحة محاسبة المعقب ضدها وفي صحة التعديلات التي أدخلتها مصالح الجباية على وضعيتها الجبائية للخبير الذي تركت له حرية وسلطة مطلقة وتكون بذلك قد تنكرت لدور القاضي الذي يقتضي منه أن ينظر بنفسه فيما يقدمه طرفا النزاع من مستندات ومؤيدات وأن يقدر بنفسه تأثير تلك المستندات والمؤيدات على صحة عملية التوظيف وأن يعهد في نهاية المطاف لمصالح الجباية أو للخبير بإعادة احتساب الأدعاءات الموظفة بناء على التعديلات التي تدخلها المحكمة ذاتها، وبالإضافة إلى ذلك فإن الإذن للخبير بإعادة احتساب الأدعاءات الموظفة يندرج في إطار أحكام الفصل 66 سالف الإشارة وهو نص لا يسمح للمحكمة بإجراء اختبار حول بعض المسائل الفنية والتقنية كتلك المتعلقة بصحة المحاسبة وسلامتها.

رابعا: خرق أحكام الفصل 56 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية والفصل 102 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية، بمقولة أن محكمة الاستئناف أقرت الحكم الابتدائي الذي قضى بتعديل قرار التوظيف الإجباري على ضوء نتيجة الاختبار وتكون بذلك قد تجاوزت هفوات فادحة ارتكبتها الخبير المنتدب تتعلق أساسا بطرح أرقام المعاملات الجمالية التي حققها المعقب ضدها سواء من نشاطها المتعلق بالتبريد والتكييف أو من نشاطها المتعلق بالإتجار في المنتوجات الفلاحية والحال أنه كان لزاما عليه أن يطرح الأرباح الصافية المتأتية حصرا من نشاطها المتعلق بتبريد وتكييف المنتوجات الفلاحية. وأضافت الإدارة أن حاكم الأصل ولئن كان غير مقيد بنتيجة الاختبار غير أنه يبقى ملزما باستبعادها وعدم العمل بها كلما كانت غير منطقية أو غير مبررة طبقا لأحكام الفصل 56 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية والفصل 102 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة له وآخرها القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009.

وبعد الإطلاع على ما يفيد إستدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 23 أكتوبر 2010، وبما تم الإستماع إلى المستشار المقرر السيد > ع في تلاوة ملخص من تقريره الكتابي وحضر ممثل الإدارة العامة للأدعاءات وتمسك بمستندات التعقيب.

وإثر ذلك حازت القضية للمفاوضة والتصريح بالقرار لجلسة يوم 13 نوفمبر 2010.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي :

- من جهة الشكل :

حيث قدّم مطلب التعقيب في أجل القانوني مّن له الصفة والمصلحة مستوفيا شروطه ومقوماته الشكلية وتعيّن لذلك قبوله من هذه الناحية.

من جهة الأصل :

عن المظعن الأول المأخوذ من خرق أحكام الفصلين 27 و30 من مجلة تشجيع الإستثمارات ودون

حاجة للنظر في بقية المطاعن:

حيث تمسكت المعقبة بأن محكمة الإستئناف قضت بإقرار الحكم الابتدائي الذي قضى بتعديل قرار التوظيف الإجباري على ضوء تقرير الاختبار المأذون به من المحكمة الابتدائية بالقيروان معللة موقفها بأن هذا التقرير ورد مبنيا على أسس واقعية وقانونية ومحاسبية سليمة والحال أن الخبير المنتدب عمد إلى طرح أرقام المعاملات التي حققتها المعقّب ضدها سواء من نشاطها المتعلّق بتبريد وتكييف المنتوجات الفلاحية أو نشاطها المتعلّق ببيع تلك المنتوجات في حين أنّه كان عليه أن يميّز بين النشاطين وأن يمحصر حقّ الطرح الذي تنتفع به المؤسسة في المداخل المتأتية حصرا من الإستثمارات التي أنتجتها والمتعلقة بنشاط التبريد والتكييف دون غيرها. كما أنّه عمد إلى طرح أرقام المعاملات من أساس الضريبة على الشركات والحال أنّ المبالغ التي كان يتعيّن عليه طرحها هي المداخل الصافية أو الأرباح المتأتية من الإستثمارات والفرق شاسع بين أرقام المعاملات أو الإيرادات الخام وبين المداخل أو الأرباح الصافية المتأتية منها.

وحيث ينصّ الفصل 27 من مجلة تشجيع الإستثمارات على أنّه : "تنتفع بالتشجيعات المنصوص عليها بهذه المجلة بعنوان التنمية الفلاحية الإستثمارات التي تتعلّق بـ :

....

- التحويل الأولي للإنتاج الفلاحي وإنتاج الصيد البحري وتكييفهما،

...

وتضبط بأمر أنشطة التحويل الأولي وتكييف الإنتاج وأنشطة الخدمات المشار إليها بهذا الفصل".

وحيث ينصّ الفصل 30 من نفس المجلة على أنّه: "تحوّل الإستثمارات المنصوص عليها بالفصل 27 من هذه المجلة الإنتفاع بالحوافز الجبائية التالية:

...

(3)- طرح كلّ المداخل المتأّية من هذه الإستثمارات من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات خلال العشر سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول في طور الإنتاج الفعلي وذلك بصرف النظر عن أحكام الفصلين 12 و 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرّخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلّق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات".

وحيث ينصّ الفصل 6 من الأمر عدد 492 لسنة 1994 المؤرّخ في 28 فيفري 1994 المتعلّق بضبط قائمات الأنشطة داخل القطاعات المنصوص عليها بالفصول 1 و 2 و 3 و 27 من مجلة تشجيع الإستثمارات على ما يلي: "تضبط أنشطة التحويل الأولي للإنتاج الفلاحي وإنتاج الصيد البحري وتكييفهما المنصوص عليها بمجلة تشجيع الإستثمارات كما يلي:

...

- تبريد وتجميد وتخفيف منتجات الفلاحة والصيد البحري".

وحيث يتبيّن من أوراق الملف أنّ المعقب ضدها تحصّلت على مقرر إسناد إمتيازات مالية بعنوان تشجيع التنمية الفلاحية مؤرّخ في 20 أوت 1996 لإنجاز مشروع استثمار يتمثّل في بعث مستودع تبريد كائن بالمنطقة الصناعية بالقيروان يخوّل لها الإنتفاع بالإمتيازات الجبائية، كما تحصّلت بتاريخ 25 مارس 1998 على مقرر إسناد إمتيازات مالية بعنوان تشجيع التنمية المحلية لتوسيع مستودع التبريد.

وحيث أذنت محكمة البداية تحضيرياً بتكليف الخبير محمد عماد الدعلول بإنجاز مأمورية إختبار تتضمّن في نقطتها الثالثة الثبّت إن كان نشاط المعارضة يخوّل لها الإنتفاع بالإمتيازات الجبائية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة تشجيع الإستثمارات.

وحيث أنجز الخبير المنتدب المأمورية التي تمّ تكليفه بها وانتهى بخصوص المسألة المذكورة إلى اعتماد فرضيتين، تتمثّل الأولى، في أنّه إذا تمّ اعتبار أنّ نشاط المعارضة يخوّل لها الإنتفاع بالإمتيازات الجبائية

المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة تشجيع الإستثمارات فإن مبلغ الأداء المستوجب أصلاً وخطايا يكون مساوياً لـ 89.905,674 د، وتمثل الفرضية الثانية، في أنه في صورة اعتبار أن نشاط المعارضة يخول لها الانتفاع بالإمتيازات الجبائية المنصوص عليها بالفصل 30 المذكور على جميع رقم معاملاتها فإن مبلغ الأداء المستوجب أصلاً وخطايا يكون مساوياً لـ 2.408,665 د.

وحيث اعتمدت محكمة البداية الفرضية الثانية التي اقترحها الخبير المنتدب وقضت بتعديل قرار التوظيف الإجباري وذلك بالتزول بالأداء المستوجب أصلاً وخطايا إلى مبلغ 2.408,665 د، وهو ما تم إقراره في الطور الإستئنافي.

وحيث ثبت من أوراق الملف أن المعقب ضدها حققت خلال السنوات المعنية بالمراجعة مداخل متأتية من نشاطها المتعلق بتبريد وتكييف المنتوجات الفلاحية ومداخل متأتية من نشاطها المتعلق بالإتجار في تلك المنتوجات.

وحيث حصر الفصل 30 من مجلة تشجيع الإستثمارات حق الطرح في المداخل المتأتية من الإستثمارات المنصوص عليها بالفصل 27 من نفس المجلة.

وحيث طالما أن الإمتياز الذي تم منحه للمعقب ضدها يتعلق ببعث وتوسيع مستودع تبريد وأن الفصل 30 من مجلة تشجيع الإستثمارات حصر حق الطرح في المداخل المتأتية من الإستثمارات المنصوص عليها بالفصل 27 المذكور التي لا يندرج ضمنها الإتجار في المنتوجات الفلاحية فإن محكمة الإستئناف تكون قد أخطأت لما أقرت الحكم الابتدائي الذي قضى بتمتع المعقب ضدها بحق الطرح بالنسبة لجميع رقم معاملاتها وقد كان عليها حصر حق الطرح في المداخل المتأتية من الإستثمار في تبريد وتكييف المنتوجات الفلاحية دون المداخل المتأتية من الإتجار في تلك المنتوجات، وآتجه لذلك قبول هذا المطعن ونقض الحكم المطعون فيه على هذا الأساس.

ولهذه الأسباب

قررت المحكمة :

أولاً: قبول مطلب التعقيب شكلاً وفي الأصل نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الإستئناف بسوسة لتعيد النظر فيها بهيئة حكمية أخرى.

ثانياً: حمل المصاريف القانونية على المعقب ضدها.

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيية الثالثة برئاسة السيد غازي الجريبي الرئيس الأول
للمحكمة الإدارية وعضوية المستشارين السيدين م اله وع اله

وتلي علنا بجلسة يوم 13 نوفمبر 2010 بحضور كاتبة الجلسة السيدة نبيلة مساعد.

المستشار المقرر



الرئيس الأول
غازي الجريبي

السيد غازي الجريبي
العضو: يتابع التوقيع